المحاضرة الثامنة (عوامل وأسباب فشل المقاومات الشعبية)

1 – التفوق العسكري الاستعماري وسياسة التدمير الشامل:

إن حركة الغزو الاستعماري الفرنسي للجزائر كشفت عن تحول كبير في ميزان القوة لصالح الغرب المسيحي على الشرق الإسلامي، وظهر هذا التحول في صور عديد للتفوق المادي للغرب المسيحي في ميادين كثيرة بفعل الثورات الثقافية والسياسية والصناعية التي كانت دول أوروبا مسرحا لها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.

ولم يكن فريبا أن يكون أسطول "محمد علي" هو آخر الأساطيل الشراعية التي أنجزها الفنيون الفرنسيون، لأن القوى الأوروبية كانت آنذاك على أهبة الدخول إلى عصر البخار، ولعله بالإمكان الجزم بأن الهزيمة الساحقة للجيش النظامي "للداي حسين" لم يكن بسبب الخلل الكبير في خطة الدفاع عن الجزائر، وإنما يعود بدرجة أكبر إلى التباين الشديد في ميزان القوة العسكرية لصالح جحافل الغزو.

وليس من الخطأ هنا في التأكيد على أن المقاومة الوطنية لم تتوفر في مختلف مراحلها على قوة نظامية مدافعة، إذا ما استثنينا جهود "الأمير عبد القادر" في محاولته لإنشاء، وحتى الأمير نفسه لم يكن بإمكانه حشد أكثر من 15 ألف جندي في معركة واحدة، على الرغم من أن المصادر التاريخية ت\هب إلى تقدير قواته شبه النظامية بحوالي 60 ألف جندي.

وتفسر بعض الكتابات التاريخية غياب الجيش النظامي في تجربة المقاومة التي تلت سقوط الحكم المركزي، والصعوبات التي واجهها "الأمير عبد القادر" في محاولته لإنشاء قوة عسكرية دائمة التفرغ للجهاد والدفاع عن الدولة بالطبيعة الفطرية المعارضة لفكرة التجنيد الاجباري عند الشعب الجزائري حتى في سنوات الحكم العثماني.

ولكن ه\ا التفسير يظهر ضعيفا لأن الأسباب الحقيقية التي حالت امتلاك الجزائر لجيش نظامي قوي يتولى مهمة الدفاع عن البلاد بعد سقوط العاصمة في سنة 1830، لا تكمن في رفض السكان الجزائريين في الانخراط في جيش منضبط، وإنما في هامشية وسطحية وعزلة النظام العثماني عن الجماهير التي كان يحكمها، وفي الاعتماد الكلي للأولغارشية الحاكمة (حكم الأقلية) على قوة الجيش الانكشاري في صد الهجمات الخارجية. وهو الأمر الذي جعل المجتمع الريفي العريض في الجزائر يبقى رهينة لنفوذ الاقطاعيين وقبائل المخزن وخاضعا للولاء للقبيلة وللطرق الصوفية والزوايا، ويقف مناصبا العداء في غالبيته للحكم المركزي.

ومن العوامل الرئيسة التي انتهت بالمقاومات والثورات العديدة والمتواصلة إلى الهزيمة الميدانية أمام التوسع الفرنسي، كانت سياسة التدمير الشامل التي انتهجتها حركة الغزو. والتي ارتكزت على اعتماد سياسة الأرض المحروقة لإفقاد المقاومة من أية إمكانية لاستغلال مقدراتها المادية في الصمود

والاستمرار، في سياسة الابادة المنظمة بهدف كسر الروح المعنوية لها من خلال الجرائم الكثيرة في حق الأهالي العزل، إلى جانب ممارسة الاختطاف والنفي بهدف ترويع الثوار واخماد روح الجهاد في صدورهم.

2 – الدور الخطير للعناصر الجزائرية العميلة:

لعبت مجموعة من الجزائريين من زعماء القبائل والأسر الاقطاعية الكبيرة دورا خطيرا في إرباك صفوف المقاومة الجزائرية وتسبب بشكل مباشر في افشالها. مثلما حدث في ثورة "محمد بن عبد الله" (بوبغلة) التي انتهت إلى الفشل بفعل تحالف عدد من أعيان القبائل مع الجيش الفرنسي ضدهن حتى أن زعيم الثورة نفسه قتل على يد القايد "لخضر بن أحمد المقراني" في سنة 1854.

كما انتصبت بعض الزعامات المحلية تماثيل دائمة للخيانة والعمالة طيلة فترة الاحتلال من أمثال "فرحات بن سعيد" في الزيبان، و"مصطفى بن اسماعيل" في الزمالة والدوابر في بايلك الغرب، و"بوعزيز بن قانة" في بسكرة وكل من "أحمد المقراني" وابنه "لحضر" في مجانة وبلاد القبائل، إلى جانب عدد من أعيان أولاد سيدي الشيخ الذين حاربوا أبناء عمومتهم الثائرين تحت لواء جيش الاحتلال.

إن استعراض تجارب المقاومة منذ بداية الاحتلال يسمح بالوقوف على حجم الجهود الهدامة التي قدمتها أجيال متعاقبة من العملاء والموالين للاحتلال الفرنسي من رموز القبائل والأسر الاقطاعية الواسعة النفوذ في مختلف مناطق البلاد.

واجه "أحمد باي" بالإضافة إلى جيش الغزو الزاحف على قسنطينة، مؤامرات وخيانة عدد من الخصوم الأشداء من أمثال "فرحات بن سعيد" و"ابراهيم الكريتلي" و"محمد بن نعمون" و"عبد الرحمن " سلطات تقرت.

كما تعرضت مقاومة "الأمير عبد القادر" إلى الغدر والخيانة من طرف "مصطفى بن اسماعيل" زعيم قبائل الزمالة والدوابر المخزنية الذي عقد اتفاقا مع الجنرال "تريزيل" في عام 1834 لمحاربة الأمير بعدما كان قد بايعه من قبل. واستعان الجيش الفرنسي أيضا في مواجهة "الأمير عبد القادر" بعدد من خصومه من أمثال :ابراهيم بوشناق" الذي عينه الجنرال "كلوزيل" حاكما على مستغانم، وبكل من "أحمد بن الطاهر" و"محمد الغماري".

كما تجد الإشارة إلى أن حجم الإرباك الذي تسبب فيه الدور الخطير على حساب مقاومة "الأمير عبد القادر" على سبيل المثال، لا يتضح بدون معرفة أغلب العملاء كانوا لفترة ما من خلفاءه في عدد المقاطعات الثمانية التي تشكلت منها دولته مثل "فرحات بن السعيد" في الزيبان و"أحمد المقراني في اقليم مجانة.

إن هذا الدور الذي لعبته هذه الطائفة من الجزائريين في تدعيم الاحتلال الاجنبي للبلاد لم يتقلص وانما تعاظم وازداد بعد نهاية مقاومة "الأمير عبد القادر"، وأصبح من الأسباب الرئيسية التي

أدت إلى فشل جميع الانتفاضات التي حدثت بعد سنة 1847 بما فيها الانتفاضة الشعبية الكبرى لسنة 1871.

3 – الطابع الاقليمي المحدود للمقاومات:

يمكن اعتبار العزلة والطابع الاقليمي المحدود للثورات الشعبية من أهم أسباب فشل تجربة المقاومة الوطنية في القرن التاسع عشر، لأنه إذا ما وضعنا جهاد "الأمير عبد القادر" جانبا لخصوصيته الكثيرة. فإنما نجد أن بقية الانتفاضات لم تتجاوز في نطاقها الميداني وفي توظيفها للوسائل العسكرية والمادية مجال نفوذ القبائل الثائرة، وهو ما جعلها تتميز بطابع اقليمي محدود وضيق جغرافيا وضعيف عسكريا في أغلب الأحيان.

ان انعدام التنظيم الوطني وطغيان الطابع الاقليمي وعدم تزامن حركات المقاومة وافتقادها لوحدة الصف، وجعل الكثير من الذين تناولوا بالدراسة تاريخ المقاومة ينزعون إلى وصفها بأنها لم تكن سوى ردود فعل على السياسة الاستعمارية تميزت بالاحتجاج المسلح على الاعتداء العسكري والتعسف الاداري. وهذا الطرح ينطوي ضمنيا على قراءة سلبية شديدة تفقد حركة المقاومة الكثير من أصالتها وشرعيتها التاريخية، عندما تنتقص منها الصفة الأساسية لها وهي أنها في الأصل تمثل استجابة تلقائية لدوافع عقائدية تفرض واجبات الدفاع عن الدين والوطن.

ويجدر الإقرار هنا أنه ليس بالإمكان في هذا الحيز استعراض جميع تجارب المقاومات لاستخلاص الجوانب السلبية في أدائها الذي ارتبط بشكل وثيق بالاطار الاقليمي، ولكن يمكن ضبطها فيما يلي:

- أثر الطابع الإقليمي المحدود جغرافيا وبشريا والمعزول عسكريا وسياسيا لأغلب المقاومات في فشلها وانهزامها في جولات سريعة، ويمكن هنا التدليل بثورة الزعاطشة في عامي في عام 1849.

- ان محدودية انتشار المقاومات جعلتها في متناول الجيش الفرنسي الجرار الذي كان يلجأ إلى محاصرتها ثم تسليط وسائل القمع عليها بهدف استنزاف قدرتها على الصمود في فترة قصيرة، ومثل هذا ما حدث بالنسبة لثورتي بلاد القبائل في أعوام 1850 – 1857.

- انفراد زعماء القبائل في اتخاذ قرار تفجير الثورة حرمها من امتلاك الشروط اللازمة للاستعداد المادي والعسكري، وجعلها رهينة للارتجال والتسرع الذي أفقدها التنظيم المحكم والأهداف المحددة فكان الفشل الذريع نتيجة حتمية لها، وتعد ثورة أولاد سيدي الشيخ الأولى نموذجا يوافق هذه الحالة.

- إن عزلة المقاومات بعضها جغرافيا وعدم توافقها زمانيا بالرغم من تواترها واستمرارها افقدها القدرة على تخيف الضغط عنها وإعادة تنظيم صفوفها، ودفعها إلى استنزاف كل وسائلها دون أن تكيف دفاعاتها أو تغير من استراتيجيتها "فأحمد باي" في قسنطينة ظل يراهن على أسوار المدينة في كسر الحملة الفرنسية الثانية سنة1837، لكن الدفاعات المنيعة سقطت أمام مدفعية الجيش الغازي

وسقط معها بايلك الشرق كله في معركة واحدة، كما تسبب اعتماد الشيخ "بوزيان" على أسلوب الدفاع والاحتماء بالأسوار القديمة لواحة الزّعاطشة في هزيمة ثورته التي بإمكانها اللجوء إلى حرب استنزاف في منطقة واسعة الأرجاء ومختلفة التضاريس ممثلة في الزّيبان والأوراس.

4 – التّفكك السّياسي للدولة الجزائرية:

إن امتلاك أي دولة لنظام حكم مركزي وجيش نظامي تسنده جماهير واسعة يعد شرطا أساسيا لتوفير أي شعب على القدرة على مواجهة الأخطار الخارجية التي تحدق بها من أي جانب، وإذا ما قمنا بإسقاط هذا الشرط الحيوي على تجربة المقاومة الجزائرية للاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر، فإننا سرعان ما نلاحظ أن تلك التجربة افتقدت منذ الأيام الأولى هذه الدعامة الأساسية، وهو ما جعلها عرضة لهزيمة ساحقة وسريعة لولا الصمود الذي أبداه الشعب الجزائري لمدة سبعة عقود كاملة.

5 – تعدد مراكز النفوذ السياسي المحلية:

أسفر سقوط الدولة السريع في سنة 1830 عن نتائج كارثية على صعيد المقاومة، وليس ذلك لأنه حرمها من قاعدة صلبة وقوية، وواجهة سياسية رسمية فحسب، وإنما يعود أيضا إلى تداعيات ذلك السقوط والانهيار. اذ سرعان ما طفت إلى السطح ظاهرة تعدد مراكز النفوذ السياسي المحلية في الجزائر في محاولة منها لسد الفراغ الذي تركته دولة الداي. إذ تعدد الزعامات المحلية لم يكن ظاهرة غير مألوفة في الجزائر في أيام الحكم العثماني ذاته، فقد كان توزيع النفوذ السياسي قائما بين جهاز الحكم المركزي وقبائل المخزن في مواجهة القبائل غير الخاضعة، وتبوأت الأسر الدينية من شيوخ الطرق الصوفية وأصحاب الزوايا مكانة مؤثرة في المجتمع إلى درجة كانت تستشعر منها الدولة القائمة خطرا محدقا بنفوذها.

وفي الواقع أن تعدد الزعامات المحلية الدينية منها والقبلية في الجزائر بعد عام 1830، لم يكن سلبيا بصورة كلية على وتيرة ومسار حركة المقاومة، لأن المجموعات الجزائرية التي كانت خلال العهد العثماني تتفاعل مع قادتها المحليين في إطار الطرق الصوفية بشكل أكبر بكثير من تفاعلها مع السلطة الرسمية سرعان ما أسلمت زمام المبادرة في قيادتها للمرابطين الذين انخرطوا في حركة الجهاد ضد الاحتلال.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الدور الايجابي البارز الذي لعبته الزعامات الدينية فإن الانعكاس الخطير لظاهرة تعدد مراكز النفوذ السياسي ظهر من خلال جهود الهدم المتواصلة المعاكسة لحركة المقاومة على يد الكثير من العناصر الجزائرية العميلة التي كانت تنتمي إلى الزعامات القبلية وإلى الأسر الأرستقراطية الاقطاعية، والتي تسببت بقدر كبير بعد تحالفها مع قوات وادارة الاحتلال في افشال مقاومة "الأمير عبد القادر" ومعظم الثورات التي أعقبتها.